**التقرير النهائي للملتقى الإقليمي الرابع للبرلمانيات**

**بدول مجلس التعاون الخليجي**

9-10 كانون الأول/ديسمبر 2009م

المنامة، مملكة البحرين

المقررة: الأستاذة دلال الزايد، عضوة مجلس الشورى، رئيسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر، مملكة البحرين

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين ورئيسة المجلس الأعلى للمرأة، نظم مجلس الشورى ومجلس النواب بمملكة البحرين والإتحاد البرلماني الدولي الملتقى الاقليمي الرابع للبرلمانيات بدول مجلس التعاون الخليجي في المنامة يومي 9 و10 ديسمبر 2009 حول موضوع "الاستراتيجيات والخطط الوطنية للمرأة: دور البرلمانيات".

شاركت في المؤتمر برلمانيات ووزيرات من مملكة البحرين، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية. كما شاركت ممثلات عن البرلمان العربي الانتقالي وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي وبرلمانيات من الأردن وإيطاليا وسويسرا والسويد وأكاديميون وخبراء من الأمم المتحدة.

تأتي أهمية وجود الاستراتيجيات والخطط الوطنية للمرأة من الدساتير الوطنية في دول الخليج ومبادئ واتفاقيات حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص والتي تأكد جميعها على ضرورة تمكين النساء وتطبيق المساواة في كافة القطاعات، فتُكون الاستراتيجيات والخطط الوطنية إطاراً لتطبيق هذه المبادئ والتقدم بالوصول إلى الأهداف المعتمدة. كما إنها أيضاً آليات أساسية للتطبيق الفعلي لمبدأ المساواة التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بحيث يصبح لكل المواطنين ــ نساء ورجال ــ الحق في التمتع بجميع الحقوق الإنسانية بشكل مساو لما يتمتع به الآخر، واتفق المشاركون على أنها ترتكز بامتياز على خصوصيات وأولويات كل مجتمع وكل دولة.

إن التطور الذي حصل في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انعكس على ممارسة البرلمانيين لمهامهم التشريعية والرقابية، ذلك أن مهمة عضو البرلمان هو تمثيل الشعب بشكل متساوي فيما يصدره من تشريعات وما يقوم به من مراقبة. لذا ينبغي على البرلمانيات إيلاء اهتمام أكبر ورعاية أوفر لاحتياجات المرأة من أجل تحقيق مبدأ المساواة في الحقوق بين الجنسين، ولذلك فإن القناعة

بضرورة هذا الدور لدى البرلمانيات يجب أن تعقبه خطوات فعلية نحو إيلاء تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة العناية الواجبة.

ولذلك من الواضح أن نسبة عدد النساء في المجالس التشريعية هو أمر أساسي لكي تتمكن البرلمانيات من إحراز التغيير المطلوب على مستوى الأخذ الكافي باحتياجات النساء ومساندة المساواة واتخاذ القرارات في هذا المجال فيجب أن تشكّل البرلمانيات نسبة كافية من أعضاء البرلمان.

كما أن مشاركة البرلمانيات في رسم الاستراتيجيات والخطط الخاصة بالمرأة أمر ضروري تتمكن البرلمانيات من خلاله المشاركة بإيجاد الحلول المستدامة للمشاكل والتحديات التي تواجهها النساء بشكل عام مثل التمييز بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتي تواجهها البرلمانيات بشكل خاص، مثل المشاركة السياسية للنساء ونسبة تواجدهن في المجالس المنتخبة. كما إنه من الهام جداً أن تشارك النساء عموماَ والشابات بشكل خاص في رسم هذه الخطط.

ولا تنتهي المهمة عند وجود الخطط الوطنية إذ يجب تحريك ما هو مكتوب على الورق لجعله حقيقة في حياة النساء، ويوفر العمل البرلماني بمختلف مستوياته فرصاً لتفعيل تنفيذ هذه الخطط من خلال إصدار التشريعات اللازمة ومراقبة تنفيذها ومتابعة السياسات والبرامج المتعلقة وتقييمها والعمل علي رصد الميزانية اللازمة لها.

ولإحراز التقدم المطلوب من خلال هذه الأعمال، تحتاج البرلمانيات إلى توافر الأدوات والمهارات التالية:

1.المعلومات

يجب فهم الدساتير والقوانين واللوائح النافذة وذلك بالاستعانة بالخبراء الدستوريين والقانونيين،وينبغي الحصول على الإحصاءات الحديثة والموثوقة من قبل الحكومة والمؤسسات الدولية وغير الحكومية ومراكز الدراسات والجامعات.

لذلك يجب العمل على دعم عمل وتطوير الأمانات العامة بالمجالس لما لها من دور أساسي في تقديم المعلومات للبرلماني ومن الممكن إنشاء وحدات خاصة في المجالس التشريعية تختص بتقديم الدعم الفني البرلماني في كافة المجالات. ويندرج استخدام الآليات الالكترونية مثل شبكات النساء المتخصصة بالعمل البرلماني وبالسياسة مثل شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة وشبكة البرلمانيات الخليجيات.

ومن الهام أيضاً التدريب على التحليل من منظور النوع الاجتماعي ومن الهام تشجيع وجود دراسات خاصة بالعمل البرلماني للبرلمانيات وإجراء الدراسات المقارنة.

2.العمل على التشريعات

من المهم أن تعمل البرلمانيات على تنقية القوانين النافذة من المواد التمييزية أو التي تتعارض مع الأهداف الإستراتيجية في الخطط الوطنية. ويجب بالطبع سن التشريعات اللازمة لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية ومراعاة مبدأ المساواة عند مناقشة مشاريع القوانين بشكل عام.

3.الدفع بوضع مبدأ المساواة على سلم أولويات المجالس التشريعية

من المفيد وضع خطة عمل برلمانية من شأنها تفعيل مساهمة المجالس التشريعية بتنفيذ الخطط الوطنية. ولكي تتمكن البرلمانيات من التقدم بوضع الأولويات، فإن من الهام تحديد مواضيع تشريعية لها الأولوية مثل قانون العمل أو قانون الجنسية أو قانون الحماية من العنف وغيرها، إضافة لتفعيل هذه المجالات في جميع اللجان البرلمانية.

4.مراقبة أعمال الحكومة

إن الرقابة من الصلاحيات الدستورية المتاحة للبرلمانيات لمراقبة مدى التزام الحكومات بوضع الإستراتيجيات والخطط والسياسات للمرأة والمساواة. لذا يتوجب على البرلمانيات الاطلاع على برامج الوزارات وإبداء الرأي فيها من منظور المساواة. ويمكن طرح الأسئلة على الوزراء المعنيين بشأنها ويعتبر السؤال من الوسائل الفاعلة في مراقبة البرلمان للسلطة التنفيذية. التأكد من رصد الميزانيات اللازمة لتنفيذ الخطط الوطنية هو أمر أساسي عند مناقشة مشروع الميزانية العامة للدولة.

5.أعمال التوعية والتثقيف

من المهم العمل على توعية الرجال البرلمانيون حول قضايا المرأة وإشراكهم في جلسات مناقشة هذه القضايا. وللبرلمانيات دوراً هاماً في العمل على تثقيف المجتمع والنساء حول حقوقهن.

على جميع هذه الأصعدة تحتاج البرلمانيات إلى تحالفات إستراتيجية أساسية وهي التالية:

- التحالف والتعاون بين البرلمانيات داخل المجالس وبين الدول.
- الشراكة مع الرجال البرلمانيين.
- دعم المؤسسة البرلمانية من خلال رئاستها وأمانتها العامة.

- التعاون مع الجهات الحكومية المعنية .
- العمل مع المؤسسات الوطنية المعنية بشئون المرأة .
- التشبيك مع المنظمات غير الحكومية.
- التعاون مع منظمة المرأة العربية حول توصيات مجموعتها القانونية والبرامج التي تعد من قبل المنظمة.
- استخدام الإعلام لدعم العمل البرلماني للبرلمانيات.

**اعتمدت المشاركات بعض التوصيات المتعلقة بالمؤتمر السنوي:**

- وضع برنامج تعاون لمتابعة التوصيات الصادرة من المؤتمرات السابقة.
- تنظيم المزيد من أنشطة تبادل الخبرات الإقليمية والدولية.
- العمل على عقد اجتماعات مستقبلية تتناول موضوعات مهمة مثل وسائل تفعيل آليات الرقابة وماهية القوانين ذات الأولوية.
- الإكثار من اللقاءات بين البرلمانيات من أجل تحسين فاعلية التواصل.
- تطوير قدرات ومهارات البرلمانيات من خلال عقد المؤتمرات النوعية وتنظيم ورش العمل.
- دعوة الشابات لحضور المؤتمرات المماثلة.
- إنشاء لجنة متابعة من شأنها متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر، وتقديم تقرير بهذا الشأن في المؤتمر القادم.
- تحديد موضوع ومكان عقد المؤتمر القادم بشكل سريع حتى يتم الإعداد له بفترة كافية.